إحالة (٢٥) مشروعا خدميا ضمن منحة تنمية الأقاليم إلى شركات محلية في واسط

واسط - طالب الماس الياس

أحالت محافظة واسط (١٣) مشروعا ضمن مشاريع تنمية الأقاليم إلى الشركات المحلية وبكلفة (٣) مليار و(٤١٠) مليون دينار لتنفيذها في عدد من مدن المحافظة .

ذكر ذلك معاون محافظ واسط للشؤون الفنية المهندس صبيح لفته فرحان لـ (المدى) وقال لقد أحالت لجنة فتح العطاءات في المحافظة (١٣) مشروعا مختلفاً إلى الشركات المحلية ضمن مشاريع تنمية الأقاليم التي تدعمها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي التي خصصت (٥٤) مليار دينار لتنفيذ (٢٠٩) مشاريع في المحافظة خلال العام الحالي .

وأشار المهندس فرحان إلى أن اللجنة أحالت (٨٢) مشروعا من مشاريع تنمية الأقاليم إلى الشركات المحلية وبكلفة (١٩) مليار و(٦٨٩) مليوناً و(٤٤٩) ألف دينار في جميع مدن المحافظة فيما سيشهد الأسبوع المقبل إحالة عدد آخر من المشاريع .

وأكد أن المشاريع التي تمت إحالتها والبالغة (١٣) مشروعا تتوزع بواقع مشروعين لوزارة الصحة ومشروعين للقطاع التربوي و(٩) مشاريع خدمية تشمل قطاعات الماء والمجاري والبلديات.

من جهة أخرى أحال القسم الهندسي في المحافظة (١٢) مشروعا خدميا لتأهيل وتنفيذ محطات مجاري تابعة إلى مديرية مجاري المحافظة بكلفة مقدارها (٢٩١٩٠٤٩٠٠٠) دينار ضمن حملة مشاريع تنمية الإقليم المدعومة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

أوضح ذلك مصدر في القسم الهندسي بالمحافظة وقال أن المشاريع أحيلت كمقاولات إلى شركات متخصصة في أعمال المجاري وبفترة انجاز تتراوح مابين (٣٠ -١٥٠) يوما وتتوزع بواقع (٨) مشاريع في مدينة الكوت تشمل تأهيل محطات المجاري وتنفيذ خطوط مجاري في حي الكفاءات وتنفيذ محطة مجاري مع خط دفع مع شبكة مجار في حي الربيع وبناء سياج خارجي وغرفة إدارة وتبليط الساحة الداخلية للمرآب الجديد لمديرية المجاري في الكوت وبكلفة (مليار) و (٥٣٧) مليون و(٤٦٠) ألف دينار ومشروعين في قضاء الحي تشمل تبديل خط دفع محطات مجاري لمناطق الحرية والمعلمين والعرب وبناء مركز مجاري في القضاء و(٦) مشاريع تتوزع على أقضية ونواحي المحافظة تشمل بناء مركز مجاري في قضاء الصويرة بكلفة (٢٢٠) مليوناً و(٣٣٩) ألف دينار وتنفيذ محطة مع خط دفع مع شبكة مجاري في ناحية الشحيمية بكلفة (٥٤٣) مليوناً و(٦٥٥) ألف دينار ومشروع معالجة اختناق مجاري في شارع البو جابر في ناحية الأحرار بكلفة (٢٧) مليوناً و(٧٥٠) ألف دينار ومشروع تنفيذ شبكة مجاري في شارع المحيط في قضاء بدرة بكلفة (٩٦) مليون دينار ومشروع معالجة اختناق مجاري في شارع الكهرباء في ناحية شيخ سعد وتبديل خطوط دفع مجاري الحي العسكري في قضاء الحي وشارع المكاتب وحي الربيع والهورة والزهراء في الكوت ومدخل شارع الخليج في قضاء العزيزية بكلفة (٢٠٠) مليون و (٩٠٠) ألف دينار .

وعلى صعيد متصل تواصل الملاكات الهندسية والفنية في مديرية مجاري المحافظة تنفيذ مشروعي محطة التصفية والخط الناقل لمجاري مدينة الكوت وبكلفة (١٧) مليار دينار ومن المؤمل انجاز هذين المشروعين التي بلغت نسبة الانجاز فيهما (٨٠٪) خلال الأشهر المقبلة .

وقال مدير ماء المحافظة لقد تم تنفيذ هذه الشبكات والمحطات بسبب افتقارها لمثل هذه المشاريع الخدمية والتي لها مساس مباشر بحياة المواطن العراقي، مشيرا الى انه لا توجد أي معوقات في تنفيذ هذه المشاريع وكذلك تم أنشاء محطة لتصفية مياه الأمطار على مساحة (٢٨٠) دونماً تشمل أحواض ترسيب مع (٤) أحواض للتهوية ليتم تصريف مياه الصرف الصحي حيث أن عملية التصريف تأتي من خلال الخط الناقل لمشروع مجاري المدينة الذي يبلغ طوله (١٢) كيلو متراً وبأقطار (١٦٠٠- ١٨٠٠) ملم مصنعة من مادة (الفايبر كلاس) ومن ثم إلى المأخذ وأحواض الترسيب وبعدها يتم نقلها إلى أحواض التهوية الـ (٤) لتهوية مياه الصرف الصحي ومن ثم إلى هور الشويجة شرق مدينة الكوت.

آمال الخريجين في التعيين مرهونة بتشكيل الحكومة الجديدة

الموصل / مكتب المدى

ما ان اعلنت القنوات الاعلامية عن قرب اعلان الحكومة العراقية الجديدة حتى بدأ المواطنون في تجهيز الوثائق اللازمة للتعيين ،حيث سبق ان ابلغت الدوائر الرسمية والوزارات بتوقف التعيينات حتى اعلان الحكومة القادمة .

المنتظرون جلهم من الخريجين من الذين دخلوا (معسكرات) التعليم وهم يحدوهم الامل ان يجدوا لهم (واسطة) في التعيين في احدى الدوائر او الوزارات ،واضطروا للانتظار مع المنتظرين ريثما تتشكل الحكومة عبد الاله علي هو احد الخريجين يقول : انا خريج كلية القانون عام ١٩٩٥ ،طرقت ابواب الدوائر الحكومية اكثر من مرة ،وكان المسؤولون فيها يتحججون بانهم لا يحتاجون خريجي قانون لان الملاك القانوني في الدوائر يتشكل من موظف او اثنين ! ماذا افعل ؟ انني اعرف ان الشعبة القانونية في العالم هي من اكبر الشعب في المؤسسات ،وفي العراق يركضوننا لننسى كل شيء درسناه !

اما هدية دحام –خريجة كلية الاداب –قسم اللغة الانكليزية فقالت : مضى على تخرجي سنوات وعندما تقدمت بطلب الى مديرية التربية ابلغوني بان الاولوية هي لخريجي كلية التربية ،اما كلية الاداب فتعد كلية ساندة ! انني مندهشة من هذا التقسيم ! الكل يعرف ان خريج كلية الاداب –قسم اللغة الانكليزية هو اكثر كفاءة من أي خريج اخر ،فكيف يتعاملون معنا على اعتبار اننا ساندين ؟! هل نحن بحاجة الى وزارة باسم كليتنا لكي لانعتبر ساندين ؟ فتصبح وزارة الاداب جنبا الى جنب مع كلية التربية؟ ام انه تشابه اسماء ليس اكثر؟!

المسؤولون في مديريات التربية يؤكدون انهم لاحيلة بايديهم امام تعليمات وزارة التربية ،فكل الاوامر تصدر منها وسلم الرواتب والترقيات والمكافآت –ان وجدت–والفصل والنقل؛ ولكن احدا لم يسأل من هي هذه الوزارة ؟على حد تعبير احمد عبد السلام – خريج اداب فرنسي عاطل عن العمل منذ احد عشر عاما .

يقول نوفل حميد : انا ارى ان المسؤولين في الوزارات العراقية اشخاص يعيشون معنا في هذا البلد ويأكلون مثلما نأكل ولكنهم لا يتفاعلون مع ما يجري في الشارع العراقي ،ولا يدركون حجم المصيبة التي سيقودون العراق اليها اذا هم استمروا بتطبيق قراراتهم تلك .

يقول (ل.س) : تخرجت من احد المعاهد وقدمت اوراقي كحال الاخرين ،وانتظرت ، ولما طال انتظاري اضطررت للعمل في احدى المهن التي تعتمد على الجهد العضلي ،ولانني من اصول قروية فقد طلب مني الزواج بابنة عمي ،وانجبت ، وازدادت مسؤولياتي ،وفي احد الايام وبينما انا في حال سيئة جاءني احد الاشخاص وسألني ان كنت اقبل العمل معه ،وبعد استيضاح مني اوضح لي ان عملهم يعتمد على خطف الاثرياء من الذين يمصون دم المجتمع ! وهنا حاولت التعلل بانني مصاب بكسر قديم في قدمي مما يمنعني عن الحركة السريعة التي تتطلبها هكذا عمليات ،ولم انس ان اوافقه الرأي بحق أؤلئك الاثرياء خشية ان تصفيني مجموعته !

ويصر محمود عبيد على ان علماء الاجتماع في العالم يؤكدون ان السبب الرئيس للجريمة هو البطالة ،وبعد ذلك تاتي الاسباب الاخرى ،فمن اكبر المخاطر ان يكون منفذو الجرائم من المتعلمين القادرين على تفكيك شفرة المجتمع لتسخيرها لمصالحهم الشخصية ،وقد قدم العالم الغربي نماذج من هؤلاء فاحدثوا تغييرات كبيرة في مجتمعاتهم .

واخيرا وجه احد الخريجين نداءه قائلا :هل يدرك المسؤولون انهم سيحولوننا ونحن شريحة كبيرة من العراقيين الى شريحة موتورة ؟ هل يدركون ؟!

الشارع الميساني يطالب الحكومة الجديدة بالسعي لألغاء كل ما يولد الفرقة الطائفية

ميسان / محمد الحمراني

مع ترقب تشكيل الحكومة الجديدة يتداول اهالي العمارة الكثير من الافكار والمقترحات التي يرونها مناسبة لبلدنا في هذه المرحلة ومن ضمنها بعض ماتناوله المواطنون الذين التقتهم (المدى) في هذه الاحاديث .

السيد غازي عبود –مهندس –قال: اعتقد بان الحكومة الجديدة بقيادة السيد نوري المالكي ستتحمل الكثير من المصاعب ولكننا نعول على جدية المالكي ووطنيته وفي التأسيس لعراق خالٍ من التفرقة الطائفية والتناحر لان ذلك لايمت لتاريخنا بصلة فنحن نعيش منذ سنوات على هذه الارض ويجب ان نستمر ويعين احدنا الاخر في زمن المخاطر واتمنى ان تبقى في الاذهان الصورة التي تجمع مكونات شعبنا وهم يغنون لعراق بلا حروب ولا دكتاتوريات.

السيدة بدرية حالوب – معلمة –قالت: انا احزن يوميا حين اسمع بان بغداد تحترق وازداد حزنا حين اسمع ارقام الموتى الذين يتم العثور عليهم في المزابل والشوارع الخلفية واقول لعن الله القتلة اليس هولاء عراقيين وابناء دم واحد ودين واحد؟.. البعض يقول السنة او الشيعة وانا اقول على الحكومةالجديدة ان تعاقب وتحاسب كل من يتداول هذه الكلمات او يسعى للتفرقة الطائفية.

امير حسن –طبيب– حين سالناه عن رأيه في بعض الاصوات التي تسعى لتعزيز التفرقة الطائفية قال: الان ليس من السهل ان نقول لاتوجد حساسية طائفية ولكن تولدت هذه الحساسية من الساسة انهم يدعون تمثيلهم لهذه الطوائف وهم في الحقيقة لاعلاقة لهم الا في مصالحهم وغنائمهم من زمن مابعد صدام ..كان الساسة العراقيون قد حوسموا المناصب وبدأوا يحركو الشارع العراقي وفق اهوائهم ويجب ان يحاسبوا في البدء قبل المواطنين الفقراء الذين يرددون كلمات لايفهمونها.

مهند مزهر–طالب جامعي –قال: الكثير منا لم يكن يعرف ما يسمى الان بالطائفية والاحقاد والتمسك بالشخصيات السياسية والدينية وكان والدي يقول بانه له اصدقاء من المسيحيين واليهود ويذهب اليهم ويأكل في بيوتهم وبينه وبينهم علاقات وطيدة فكيف بنا نحن ابناء الديانة الواحدة يجب ان نرفع اصواتنا ونوعي من تحجر راسه او ارغمته نفسه الضعيفة على ارتكاب اخطاء.

ميساء سالم- طالبة جامعية- قالت: في تصوري ان الشارع العراقي لاتوجد فيه نزعة طائفية وهذ النزعة موجودة فقط لدي الاحزاب العاملة الان في الساحة السياسية العراقية،الكثيرون من ابناء العراق الفقراء ومن مختلف الطوائف والديانات يجمعهم هم واحد هو ان تقوم الحكومة الجديدة بتلبية الخدمات التي عجزت عنها الحكومات السريعة التي حكمت البلد خلال الفترة الماضية .

كان اخر المتحدثين بخصوص هذا الموضوع (محمد رسن) رائد في الجيش العراقي فقال: اعتقد بان سبب القتل ليس صراعاً على الهوية كما يصرح بعض المسؤولين والمحللين السياسيين وليس لاغراض طائفية انه صراع مابين ابناء الشعب العراقي والارهاب ويجب علينا ان نوحد الصفوف ونفوت الفرصة على الارهابيين الذين هدفهم اشعال حرب اهلية في البلد.

مشاريع الاعمار في الديوانية بين شروط البلدية وتلكؤ المقاولين في تنفيذها

الديوانية- باسم الشرفي

انتقد المواطنون في محافظة الديوانية حملات التطوير والاعمار التي يجري تنفيذها في المحافظة بسبب عدم تحقيق المشاريع المنفذة لاهدافها وما صاحب ذلك من هدر في الاموال تقدر بملايين الدولارات حيث حصلت الكثير من التجاوزات من قبل عدد غير قليل من المقاولين.

ومن اجل تسليط الضوء على بعض مشاريع الاعمار التقت (المدى) بعدد من المواطنين في المحافظة لاستطلاع آرائهم كما تم أخذ رأي بلدية المحافظة ومجلسها.

اول المتحدثين كان المواطن علي كاظم (٣٤) سنة من سكنة حي الأسكان الذي قال:

اتمنى توقف مشاريع الاعمار الروتينية في المنطقة وأن يكف المقاولون عن العمل في حيهم لانهم يسيئون الى الهدف الاساسي للمشروع بما يخلفونه من انقاض وحفر، ناهيك عن ان تلك المشاريع لم تصل الى الواقع الحقيقي المخطط له من قبل المسؤولين في الدولة. ويبدو ان هناك خفايا كثيرة!!، المواطنة (لمياء حميد٤٥ سنة) ربة بيت: مشاريع تعديل شوارع المنطقة مستمرة منذ أكثر من سبعة أشهر ، ولكن ما هي الفائدة التي جناها سكان المنطقة ، فأكوام الحصى الخابط تترك لأيام طويلة وعندما يقرر مسؤولو المشروع نشرها في الشوارع يجدونها قد تلاشت ، فضلاً عن بيع سبيس ومواد التبليط على المواطنيين مقابل مبالغ زهيدة ولهذا تجد في شارعنا ابواب البيوت بلطت قبل الشارع وهذا هو الفساد الاداري بعينه ، انها اموال الشعب التي يساء استغلالها بسبب سوء الادارة للمسؤولين عن تلك المشاريع، أما في حي الصدر، يقول المواطن (هادي رحيم ٦٥ سنة) نسمع بصرف ملايين الدولارات على المشاريع الخدمية في المحافظة ولكننا لم نلمس اي تغيير على مستوى الاعمار لان شوارعنا وشبكات المياه والكهرباء وغيرها من المشاريع الخدمية على حالها منذ زمن النظام السابق ولا اعلم متى ستشملنا مشاريع الاعمار وتعيد الروح الى شوارعنا التي قتلتها (الطسات والحفر) ، المواطن (توفيق علي ٣٦ سنة): في الحقيقة انا اعمل في السوق وقد لفت انتباهي حالة اذهلتني ، وهي قيام بلدية الديوانية بتبليط شارع المصورين والمكتب ثلاث مرات خلال السنوات الثلاث الماضية اي بمعنى كل عام تبلط تلك الشوارع وقبل ايام تم تبليط هذين الشارعين وسترى بعد ثلاثة اشهر (الطسات والحفر) سيد الموقف لا ادري هل السبب بنا ام باصحاب السيارات !! ام ان مشاريع التبليط (امخمسة) من قبل المنفذين ، انها مشكلة يجب الوقوف عندها وايجاد الحلول الجادة لوقف هدر الاموال، ناهيك عن مخلفات الاعمار في اغلب المشاريع التي تسبب الاذى للناس، فتجد الكثير من أعمال الحفر التي تملأ الشوارع الرئيسية في المحافظة بقيت على حالها منذ ثلاثة أشهر، ولم نلاحظ أحد يقوم برفعها مما أدى الى تحولها الى مجمع لرمي النفايات ومن ثم المياه الآسنة ولكم أن تتوقعوا المراحل القادمة.

ولاكمال الصورة كان للمهندس علي عبد الكاظم مدير مديرية بلدية الديوانية: رأيه حيث قال: ان المشاريع التي تعاني من التلكؤ في العمل وعدم تنفيذ الفقرات المحددة هي غالباً المحالة على شركات المقاولات الخاصة الاهلية، وان المديرية تلزم المقاول المحال عليه العمل ان يوقع عدة تعهدات قبل المباشرة ومن ضمنها تنفيذ المقاولة وفق الطرق القانونية والفنية الاصولية و رفع الانقاض المتخلفة عن المشروع ولكن لا يلتزم الكثير من المقاولين بذلك.

واشار الى أن مديرية بلدية الديوانية وجهت كتاباً الى المجلس الاعلى لتسريع الاعمار بالمحافظة يطالبهم فيها بتوجيه كتاب انذار او اتخاذ مايراه مناسبا ضد احدى الشركات المتجاوزة على المدة القانونية المثبتة في العقد في مشروع فرش حصى خابط لمناطق النهضة والجمعية والزراعيين ، وجاء في الكتاب ان حجم الاليات والكادر الفني للشركة لا يتناسب مع حجم الاعمال المحالة الى الشركة، فضلاً عن عدم وجود مهندس من قبل الشركة يتواجد مع الاعمال وعدم المباشرة في إحدى المناطق التي تضمنتها المقاولة ، ويشير الكتاب الى مباشرة الشركة لايام قليلة بالعمل في منطقة حي الجمعية وحي الزراعيين والاسكان الصناعي ثم توقف العمل بها لاكثر من خمسين يوما، غير ان اصحاب شركات المقاولات كان لهم رأي آخر، حيث قال احد المقاولين: ان شركات المقاولات كافة تقوم برفع الانقاض من مواقع العمل وذلك يعتبر شرطا اساسيا للحصول على براءة الذمة من قبل الدوائر الخدمية ومن ثم الحصول على مبلغ المقاولة الكلي ، واستغرب الادعاءات بوجود انقاض متخلفة عن المشاريع المنفذة من قبل المقاولين !! ، من جهته، أكد الشيخ حسين الخالدي عضو مجلس محافظة الديوانية ان المجلس يشرف على جميع المقاولات التي تنفذ في المحافظة وقد تتعرض بعضها الى التلكؤ او التوقف لفترات معينة فاذا وجدنا الاسباب التي يقدمها المقاول للتاخير منطقية أمهلناه الوقت الكافي واذا كانت عكس ذلك سحبنا منه المقاولة، واوضح أن هناك ظروفا عامة قد تؤثر في سير العمل كالوضع الامني.